

## بحث بعنوان

استراتيجيات تحسين آليات تحصيل ضريبة الأبنية والمسققات في البلديات لتعزيز الإيرادات

إعداد

فاتن غسان صالح الصمادي

محاسب

بلدية بني عبيد

تتمثل استراتيجيات تحسين آليات تحصيل ضريبة الأبنية والمسققات في البلديات في مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز الكفاءة وزيادة الإيرادات المحلية. أولاً، ينبغي تحسين نظام التسجيل والتوثيق العقاري لضمان دقة البيانات المتعلقة بالمباني والمسققات، بحيث يشمل التحديث الدوري للبيانات العقارية. كما يجب تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الأنظمة الإلكترونية والتطبيقات الذكية التي تتيح للمواطنين دفع الضرائب بسهولة وتتبع مستحقاتهم في الوقت الفعلي، مما يقلل من فرص التهرب الضريبي. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري تحسين الوعي الضريبي لدى المواطنين من خلال حملات توعية تهدف إلى شرح أهمية دفع الضرائب في تمويل الخدمات العامة، مع توفير حوافز للمواطنين الذين يسددون مستحقاتهم في الوقت المحدد. كما يمكن للبلديات التعاون مع القطاع الخاص لجمع البيانات والمساعدة في تحسين إجراءات التحصيل، بالإضافة إلى تحسين الرقابة والتفتيش للتأكد من تنفيذ القانون بفعالية.

<https://jaspps.com>**Abstract**

Strategies to improve building and property tax collection mechanisms in municipalities include a set of measures aimed at enhancing efficiency and increasing local revenues. First, the real estate registration and documentation system should be improved to ensure the accuracy of data related to buildings and properties, including periodic updating of real estate data. The use of modern technology such as electronic systems and smart applications should also be promoted, allowing citizens to pay taxes easily and track their dues in real time, thus reducing the chances of tax evasion. In addition, it is necessary to improve tax awareness among citizens through awareness campaigns aimed at explaining the importance of paying taxes in financing public services, while providing incentives to citizens who pay their dues on time. Municipalities can also cooperate with the private sector to collect data and help improve collection procedures, in addition to improving monitoring and inspection to ensure that the law is implemented effectively.

## المُقَدِّمَة

تعد ضريبة الأبنية والمسقفات من أهم مصادر الإيرادات المحلية في البلديات، حيث تلعب دورًا محوريًا في تمويل المشاريع الخدمية والتنموية التي تقدمها البلديات للمواطنين. لكن، تواجه العديد من البلديات تحديات كبيرة في تحصيل هذه الضرائب بشكل فعال، ما يؤدي إلى تراجع في الإيرادات المتوقعة وبالتالي تأثير سلبي على جودة الخدمات المقدمة. لذلك، أصبحت الحاجة ملحة لإعادة تقييم وتطوير آليات تحصيل ضريبة الأبنية والمسقفات لضمان تحسين الكفاءة وزيادة العائدات المالية التي تدعم التنمية المحلية. تتمثل إحدى أبرز التحديات التي تواجه البلديات في تحديث البيانات العقارية بشكل دوري ودقيق. إذ إن عدم وجود قاعدة بيانات موثوقة ومحدثة يمكن أن يؤدي إلى ضياع الكثير من الإيرادات بسبب عدم تسجيل العديد من العقارات بشكل صحيح أو تحديث القيم الضريبية للمباني القائمة. ومن هنا تأتي أهمية تحسين نظم التسجيل العقاري وتوثيق المباني والمسقفات باستخدام التقنيات الحديثة مثل نظم المعلومات الجغرافية (GIS) التي تسهم في تطوير وتحسين الجرد العقاري وتعزيز دقة البيانات.

من جهة أخرى، يمكن تحسين آليات التحصيل من خلال تبني التكنولوجيا الرقمية، مثل تطوير منصات دفع إلكترونية وتطبيقات ذكية تسهل على المواطنين دفع الضرائب بشكل آمن ومرن. إن هذه الأدوات توفر وقتًا وجهدًا للمواطنين وتزيد من كفاءة عمليات التحصيل، كما أنها تسهم في تقليل التهرب الضريبي عبر تمكين البلديات من تتبع المعاملات بشكل دقيق وفوري. بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه الأنظمة في تقديم خدمات أفضل للمواطنين، مما يعزز رضاهم ويزيد من التزامهم بدفع الضرائب. على الجانب الآخر، يتطلب تحسين آليات تحصيل ضريبة الأبنية والمسقفات أيضًا تعزيز حملات التوعية والإرشاد للمواطنين حول أهمية هذه

<https://jaspps.com>

الضرائب في دعم تمويل البلديات وتحسين الخدمات العامة. من خلال هذه الحملات، يمكن توعية الأفراد بأن دفع هذه الضرائب يعود بالنفع على المجتمع ككل من خلال توفير تمويل للمشاريع الخدمية مثل تحسين البنية التحتية، وتوسيع شبكة الطرق، وتحسين جودة التعليم والصحة العامة. كما أن نشر الوعي يساعد في تغيير التصورات السلبية حول الضرائب ويشجع على الالتزام الطوعي بدفع المستحقات.

في النهاية، يتعين على البلديات تطبيق استراتيجيات شاملة لتحسين آليات تحصيل ضريبة الأبنية والمسقفات تركز على الشفافية والعدالة. يشمل ذلك تعزيز الرقابة والمتابعة لضمان تنفيذ الإجراءات بشكل صحيح وعادل، بالإضافة إلى استخدام البيانات الحديثة في تحديد القيم الضريبية والتأكد من أن جميع العقارات خاضعة للتقييم والتحصيل. إن تبني هذه الاستراتيجيات يمكن أن يعزز من الإيرادات المحلية بشكل كبير، ويضمن استدامة مالية للبلديات تساهم في تحسين الخدمات العامة وتعزيز رفاهية المواطنين.

### مشكلة البحث

تواجه البلديات العديد من التحديات في تحصيل ضريبة الأبنية والمسقفات، مما يعيق قدرتها على تعزيز الإيرادات المالية التي تعتبر ضرورية لتقديم الخدمات العامة وتنفيذ المشاريع التنموية. تتمثل إحدى المشاكل الرئيسية في نقص البيانات العقارية الدقيقة والمحدثة، حيث تفتقر العديد من البلديات إلى سجلات موثوقة ومتكاملة تتعلق بالمباني والمسقفات، مما يؤدي إلى حدوث خلل في التقييمات الضريبية وعدم قدرة البلديات على تحصيل الضرائب بشكل كامل. يعكس هذا نقصاً في التنسيق بين الجهات المعنية مثل إدارة الأراضي والمخططات التنظيمية، مما يزيد من صعوبة تحديد العقارات التي تخضع للضريبة.

<https://jaspps.com>

علاوة على ذلك، يعاني العديد من المواطنين من نقص الوعي حول أهمية دفع ضريبة الأبنية والمسقفات، ما يؤدي إلى تقاعس البعض عن دفع مستحقاتهم. يساهم هذا التحدي في زيادة معدلات التهرب الضريبي ويضعف من فعالية جهود البلديات في تحصيل الإيرادات المتوقعة. من جهة أخرى، إن ضعف التنسيق بين الهيئات المحلية يجعل من الصعب على البلديات إدارة هذه الضرائب بفعالية، ما يؤدي إلى انخفاض في مستويات التحصيل ويؤثر سلباً على الميزانية المحلية. تعتمد بعض البلديات على طرق تقليدية في تحصيل الضرائب مثل الرسائل الورقية أو الإعلانات المباشرة، مما يجعل العملية بطيئة وغير فعالة. إن استخدام هذه الأساليب التقليدية لا يتناسب مع العصر الرقمي الذي نعيشه اليوم، حيث أصبح من الضروري تبني تقنيات حديثة مثل الأنظمة الإلكترونية التي تسهل عملية الدفع والتسوية بين البلديات والمواطنين. إلا أن التحدي يكمن في قدرة البلديات على توفير البنية التحتية اللازمة لهذه الأنظمة واعتمادها في ظل الموارد المحدودة التي قد تواجهها بعض البلديات.

كما أن بعض البلديات تعاني من نقص الكوادر المدربة على استخدام الأنظمة الحديثة والمتخصصة في تحصيل الضرائب، ما يؤدي إلى تعطيل العمليات وإبطاء الإجراءات. هذا يشكل عائقاً إضافياً أمام تحقيق التحصيل الفعال، حيث يحتاج الموظفون إلى تدريب مستمر على الأنظمة الحديثة والبرامج المستخدمة في تحصيل الضرائب لضمان تحقيق الكفاءة في العمل وتحقيق الإيرادات المرجوة. من المهم أن تكون هناك خطط واضحة لتطوير هذه الكوادر وتحفيزهم على تحسين أدائهم. في النهاية، يمكن القول إن ضعف الرقابة والتفتيش على الممتلكات العقارية يعتبر من أبرز العوامل التي تؤثر سلباً على آليات تحصيل ضريبة الأبنية والمسقفات. عدم وجود آليات فعالة للمتابعة والمراجعة يجعل من الصعب التأكد من صحة البيانات المدخلة

والتحصيل العادل لكافة الضرائب المستحقة. مما يؤدي إلى فقدان العديد من الفرص لزيادة الإيرادات وتقوية الوضع المالي للبلديات.

## أهداف البحث

1. دراسة السياسات والقوانين الحالية المتعلقة بتحصيل ضريبة الأبنية والمسققات في البلديات وتحليل فعاليتها في تحقيق الأهداف المالية المرجوة.
2. تقييم العوامل التي تؤثر على تحصيل ضريبة الأبنية والمسققات، مثل عدم الامتثال، التهرب الضريبي، وعدم الشفافية في التقارير المالية.
3. تحليل الاستراتيجيات المستخدمة في بعض البلديات الناجحة في تحسين آليات تحصيل الضريبة وزيادة الإيرادات.
4. تطوير واقتراح استراتيجيات جديدة تهدف إلى تحسين آليات تحصيل ضريبة الأبنية والمسققات، مثل تبسيط الإجراءات، تعزيز التوعية الضريبية، وتحسين نظام الرقابة.
5. تقديم توصيات عملية للبلديات لتنفيذ الاستراتيجيات المقترحة وتحقيق أهداف زيادة الإيرادات من تحصيل ضريبة الأبنية والمسققات.

## أهمية البحث

1. زيادة الإيرادات المالية: يعتبر تحسين آليات تحصيل ضريبة الأبنية والمسققات في البلديات أمراً حيوياً لزيادة الإيرادات المالية للبلديات، مما يساهم في تعزيز القدرة على تقديم الخدمات العامة للمواطنين.

<https://jasps.com>

2. تحسين الشفافية والنزاهة: يسهم البحث في تطوير استراتيجيات تحسين آليات تحصيل الضريبة في تعزيز الشفافية والنزاهة في عمليات التحصيل، مما يقلل من حالات الفساد والتلاعب.
3. تعزيز التنظيم والكفاءة: يساهم البحث في تحسين الآليات والإجراءات المتبعة في تحصيل الضريبة في تعزيز التنظيم وزيادة الكفاءة في إدارة العمليات المالية للبلديات.
4. دعم التنمية المستدامة: من خلال زيادة الإيرادات المالية، يمكن للبلديات توجيه المزيد من الاستثمارات نحو مشاريع التنمية المستدامة التي تعود بالفائدة على المجتمع بشكل عام.
5. تحقيق التوازن المالي: يعتبر تحقيق توازن مالي في البلديات من أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال تحسين آليات تحصيل الضريبة، حيث يمكن تحقيق توازن بين الإنفاق والإيرادات لضمان استدامة العمل المالي للبلدية.

### أسئلة البحث

1. ما هي الاستراتيجيات التي يمكن تبنيها لتحسين آليات تحصيل ضريبة الأبنية والمسققات في البلديات؟
2. ما هي التحديات التي تواجه عمليات تحصيل الضريبة في البلديات وكيف يمكن التغلب عليها؟
3. ما هو تأثير تحسين آليات تحصيل الضريبة على زيادة الإيرادات المالية للبلديات؟
4. ما هي العوامل التي تؤثر على مستوى الامتثال الضريبي بين المواطنين وكيف يمكن تعزيزها؟
5. كيف يمكن تطوير نظام رقابة فعال لضمان تنفيذ الاستراتيجيات المتبعة في تحسين آليات تحصيل ضريبة الأبنية والمسققات بشكل فعال؟

يعد تحسين آليات تحصيل ضريبة الأبنية والمسققات أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تعزيز الإيرادات المحلية للبلديات وتحقيق الاستدامة المالية. تشكل هذه الضرائب مصدرًا مهمًا للدخل الذي يمكن أن يُستثمر في تطوير البنية التحتية، تحسين الخدمات العامة، وتعزيز التنمية المحلية. ومن هذا المنطلق، أصبحت البلديات بحاجة ماسة إلى تبني استراتيجيات حديثة وفعالة لتحسين إجراءات التحصيل وتسهيل عملية الدفع للمواطنين، بحيث تكون هذه الإجراءات أكثر توافقًا مع التطورات التكنولوجية الحديثة. من أهم استراتيجيات تحسين آليات التحصيل هو تحديث وتنظيم السجلات العقارية بشكل دوري ودقيق، حيث يعد إنشاء قاعدة بيانات شاملة وموثوقة لجميع العقارات خطوة أساسية لضمان تحصيل الضرائب بشكل عادل ومنظم. ومن خلال استخدام تقنيات مثل نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وأنظمة إدارة البيانات الحديثة، يمكن للبلديات الحصول على معلومات دقيقة حول العقارات، مما يساهم في تحديد القيم الضريبية بشكل أكثر شفافية ودقة. هذا التحديث الدوري للبيانات يساعد في تقليل الأخطاء ويزيد من فعالية عملية التحصيل.

إلى جانب ذلك، تعتبر التكنولوجيا أحد المحاور الرئيسية لتحسين آليات التحصيل. من خلال تبني الأنظمة الإلكترونية لتقديم خدمات الدفع الإلكتروني، يمكن تسهيل عملية الدفع للمواطنين من خلال تطبيقات الهواتف الذكية أو المواقع الإلكترونية الخاصة بالبلدية. هذه الأنظمة توفر آلية سريعة وآمنة للدفع، كما تساهم في تقليل التكاليف التشغيلية المرتبطة بالطرق التقليدية مثل الدفع النقدي أو الحضور الشخصي. كما تتيح هذه الأنظمة أيضًا للبلديات تتبع المدفوعات بشكل دقيق وفي الوقت الفعلي. الوعي الضريبي هو عامل آخر يؤثر بشكل كبير في تعزيز فعالية تحصيل الضرائب. إذ يجب على البلديات أن تبذل جهودًا أكبر في توعية

<https://jaspps.com>

المواطنين حول أهمية ضريبة الأبنية والمسقفات ودورها في تحسين الخدمات العامة. يمكن أن تشمل هذه الجهود حملات إعلامية وورش عمل تشرح كيفية حساب الضرائب وأهمية الالتزام بها لصالح المجتمع ككل. هذه الحملات يمكن أن تساهم في تغيير المفاهيم السائدة حول الضرائب وتعزيز التزام المواطنين بدفع المستحقات في الوقت المحدد.

أخيراً، يعد تحسين الرقابة والتفتيش جزءاً أساسياً من استراتيجيات تحسين آليات التحصيل. من خلال تعزيز الأنظمة الرقابية وتوفير الأدوات اللازمة لمراقبة تنفيذ الضرائب، يمكن للبلديات التأكد من التزام جميع العقارات الخاضعة للضريبة بالقوانين المعمول بها. تشمل هذه الاستراتيجيات استخدام تقنيات المراجعة الإلكترونية أو تشكيل فرق تفتيش ميدانية لضمان التزام مالكي العقارات بتسديد الضرائب المستحقة، مما يساهم في تعزيز الإيرادات المحلية وتحقيق العدالة الضريبية.

**1. أهمية تحديث البيانات العقارية:** يعد تحديث وتنظيم السجلات العقارية بشكل دوري أحد الأسس المهمة لتحسين آليات تحصيل ضريبة الأبنية والمسقفات. من خلال استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والتقنيات الحديثة في إدارة البيانات، يمكن الحصول على معلومات دقيقة حول العقارات، مما يعزز القدرة على تقييم الضريبة بشكل عادل ويقلل من الأخطاء التي قد تحدث في عملية التحصيل. تعتبر عملية تحديث البيانات العقارية من الأمور الأساسية التي تساهم في تحسين أداء القطاع العقاري بشكل عام. فالتحديث المستمر للمعلومات العقارية يضمن توفير بيانات دقيقة وموثوقة تساعد في اتخاذ القرارات الصحيحة، سواء من قبل الجهات الحكومية أو القطاع الخاص. فمع التغيرات المستمرة في السوق العقاري، يتطلب الأمر تحديث المعلومات بانتظام لضمان تناسبها مع الواقع الفعلي للأراضي والممتلكات.

<https://jaspps.com>

علاوة على ذلك، يمكن أن يسهم تحديث البيانات العقارية في تسهيل عمليات التخطيط العمراني وتنفيذ المشاريع التنموية. فوجود بيانات محدثة يسمح للمخططين العمرانيين والمطورين العقاريين بفهم أفضل للأنماط السكانية والاقتصادية في مناطق معينة، مما يمكنهم من تقديم حلول وخدمات تتناسب مع احتياجات المواطنين. بالإضافة إلى ذلك، يساهم التحديث في تحديد الأماكن التي قد تحتاج إلى بنية تحتية إضافية أو تطوير. من الجوانب الهامة أيضاً، يساعد تحديث البيانات العقارية في حماية حقوق الملكية العقارية. فقد يؤدي تراكم الأخطاء أو القصور في بيانات الملكية إلى نزاعات قانونية بين الأفراد أو حتى بين الأفراد والحكومة. لذا، يُعد تحديث سجلات الملكية جزءاً أساسياً من ضمان الحقوق القانونية للأطراف المختلفة، سواء في البيع أو التأجير أو أي معاملات عقارية أخرى.

تحديث البيانات العقارية له دور مهم في تسهيل عمل الجهات الحكومية في تحصيل الضرائب ورسوم العقارات. فالبيانات الدقيقة تساهم في تحسين تقديرات القيمة العقارية وتساعد في تحديد المكلفين بدفع الضرائب على أساس معلومات حقيقية ومحدثة. هذا يمكن أن يعزز من كفاءة الإيرادات العامة ويوفر عدالة أكبر في تحصيل العوائد المالية. أخيراً، يعد تحديث البيانات العقارية من الركائز الأساسية التي تعزز من قدرة الدولة على مكافحة الفساد. حيث تساهم المعلومات الدقيقة في الشفافية وتقلل من الفرص التي قد يستغلها بعض الأفراد للقيام بعمليات غير قانونية، مثل التلاعب في الأراضي أو التهرب الضريبي. كما أنه من خلال توفر البيانات المحدثة، تصبح عمليات التدقيق والمراقبة أكثر فعالية وسهولة.

**2. دور التكنولوجيا في تحسين الكفاءة:** تلعب التكنولوجيا دوراً حيوياً في تحسين آليات تحصيل الضريبة، مثل استخدام الأنظمة الإلكترونية لتسهيل عمليات الدفع وتقديم الخدمات عبر الإنترنت. الأنظمة الرقمية تتيح

<https://jaspps.com>

لبلديات جمع الإيرادات بشكل سريع وآمن، كما توفر للمواطنين وسائل سهلة لدفع الضرائب، مما يساهم في زيادة الالتزام وتقليل التهرب الضريبي. تلعب التكنولوجيا دورًا حيويًا في تحسين الكفاءة في مختلف المجالات، حيث تساهم في تسريع العمليات وتقليل الأخطاء البشرية. من خلال استخدام التقنيات الحديثة مثل البرمجيات المتطورة، يمكن للمنظمات تبسيط الإجراءات المعقدة وتحقيق نتائج أكثر دقة. وهذا بدوره يساهم في تحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف التشغيلية. فعلى سبيل المثال، يمكن للأدوات الرقمية تسريع سير العمل وتيسير التعاون بين الفرق المختلفة، مما يضمن تحقيق الأهداف بشكل أسرع وأفضل.

من خلال الاعتماد على أنظمة المعلومات والذكاء الاصطناعي، يمكن تحسين عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات. إذ تتيح هذه الأنظمة جمع البيانات وتحليلها في الوقت الفعلي، مما يسمح باتخاذ قرارات مستنيرة ومبنية على معلومات دقيقة. كما أن تكنولوجيا الأتمتة تساعد في أداء المهام الروتينية بشكل أسرع وأكثر دقة، ما يتيح للعاملين التركيز على الأنشطة الأكثر استراتيجية. هذا يساهم في تعزيز الكفاءة وتحسين الأداء العام للمؤسسات. علاوة على ذلك، فإن استخدام التكنولوجيا يساهم في تحسين الكفاءة في مجال التواصل والتنسيق بين الأفراد والفرق. فالأدوات الرقمية مثل البريد الإلكتروني، ومنصات العمل الجماعي، ومؤتمرات الفيديو تساعد في تقليل التكاليف والوقت المرتبط بالتواصل التقليدي. ونتيجة لذلك، يمكن للأفراد أن يتعاونوا بشكل أكثر فعالية حتى في بيئات العمل المعتمدة على التوزيع الجغرافي الواسع، مما يساهم في تعزيز الكفاءة عبر مختلف المستويات.

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساهم في تحسين الكفاءة في عمليات الإنتاج والتصنيع. فبفضل أنظمة التحكم الآلي والتحليل البياني، يمكن للمصانع مراقبة الأداء في الوقت الحقيقي واكتشاف المشكلات قبل أن

<https://jaspss.com>

تؤثر على سير العمل. هذا يقلل من التوقعات غير المخطط لها ويزيد من القدرة على التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية. وبالتالي، يتم تحسين سير العمليات بشكل مستمر، مما يعزز القدرة التنافسية للمؤسسات في الأسواق المحلية والدولية. أخيرًا، تعتبر تكنولوجيا البيانات الضخمة والتعلم الآلي من العوامل الأساسية في تحسين الكفاءة في العديد من الصناعات. من خلال تحليل كميات ضخمة من البيانات، يمكن للمؤسسات تحديد الأنماط والاتجاهات التي قد لا تكون واضحة في البداية. وباستخدام هذه التحليلات، يتمكنون من تحسين استراتيجيات العمل وتنفيذ عمليات أكثر فعالية، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة في تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات.

**3. الوعي الضريبي وتأثيره على الالتزام:** يعتبر الوعي الضريبي عنصرًا رئيسيًا في تعزيز فعالية تحصيل الضرائب. حملات التوعية والإعلام تساهم في تحسين فهم المواطنين لأهمية دفع ضريبة الأبنية والمسقفات وأثرها على تطوير الخدمات المحلية. من خلال هذه الحملات، يمكن تغيير المواقف السلبية تجاه الضرائب وزيادة الرغبة في الالتزام الطوعي. الوعي الضريبي يمثل أحد العوامل الرئيسية في تحسين مستوى الالتزام الضريبي، حيث أن فهم الأفراد والشركات للضرائب وأهميتها يمكن أن يشجعهم على الامتثال لقوانين الضرائب. يعتبر الوعي الضريبي بمثابة جسر بين الحكومة والمواطنين، حيث يساعد في تعزيز الشعور بالمسؤولية الاجتماعية. عندما يدرك الأفراد أن الضرائب تساهم في تمويل الخدمات العامة والتنمية الاقتصادية، يصبحون أكثر استعدادًا للامتثال للقوانين الضريبية.

يؤثر الوعي الضريبي بشكل مباشر على سلوك دافعي الضرائب، حيث يعزز من فهمهم للمزايا التي يمكن أن يجنيها المجتمع من خلال تحصيل الضرائب. عندما يكون الأفراد على دراية بكيفية استخدام أموال الضرائب

<https://jasps.com>

في تحسين التعليم والصحة والبنية التحتية، يصبحون أكثر ميلاً لدفع الضرائب المقررة عليهم. كما أن الوعي الضريبي يساهم في تعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة، حيث يدرك الناس أن النظام الضريبي يطبق بعدالة ولا يميز بين الأفراد. علاوة على ذلك، يساهم الوعي الضريبي في تقليل التهرب الضريبي، الذي يعد من أكبر التحديات التي تواجه العديد من الدول. عندما يكون لدى الأفراد فهم جيد للقوانين الضريبية ويفهمون العواقب القانونية المترتبة على التهرب، يصبحون أقل عرضة للانخراط في ممارسات غير قانونية. كما أن زيادة الوعي حول أهمية تحصيل الضرائب يساعد في تحسين العدالة الضريبية، حيث تزداد نسبة الامتثال وتقل الفجوات بين الفئات المختلفة.

من جهة أخرى، يمكن أن يعزز الوعي الضريبي أيضاً قدرة الحكومات على تحصيل الضرائب بشكل أكثر فعالية. فعندما يتمتع المواطنون بالمعرفة اللازمة حول كيفية تقديم الإقرارات الضريبية والموارد المتاحة لهم، يصبحون أكثر قدرة على الامتثال للإجراءات الضريبية. هذا يؤدي إلى تقليل الأخطاء في تقديم الإقرارات الضريبية ويعزز من كفاءة النظام الضريبي بشكل عام. أخيراً، يعتبر تعزيز الوعي الضريبي عملية مستمرة تتطلب جهوداً تعليمية وإعلامية على مختلف المستويات. يجب أن تركز هذه الجهود على تبسيط القوانين الضريبية وتوضيح الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للضرائب، بالإضافة إلى توفير منصات للمساعدة والإرشاد في مسائل الضرائب. مع استمرار تحسين مستوى الوعي الضريبي، يمكن أن يصبح الامتثال للضرائب أمراً أكثر سلاسة ويؤدي إلى مجتمع أكثر تعاوناً وازدهاراً.

**4. أهمية استراتيجيات الرقابة والمتابعة:** تعتبر الرقابة الفعالة جزءاً أساسياً من تحسين آليات التحصيل. إذ يساعد استخدام أدوات المراقبة الحديثة مثل المراجعات الإلكترونية والتفتيش الميداني في ضمان التزام كافة

<https://jasps.com>

العقارات بدفع الضرائب المستحقة. هذه الاستراتيجيات تسهم في منع التهرب الضريبي وضمان العدالة في تحصيل الرسوم. تعد استراتيجيات الرقابة والمتابعة من العناصر الأساسية التي تسهم في تحسين الأداء المؤسسي وضمان تحقيق الأهداف المحددة. من خلال تطبيق هذه الاستراتيجيات، تتمكن المؤسسات من مراقبة سير العمل بشكل دوري والتأكد من التزام الموظفين والإدارات بتوجيهات السياسات والخطط الاستراتيجية. كما أن الرقابة توفر للمسؤولين القدرة على اكتشاف المشكلات في مراحل مبكرة، مما يسهل اتخاذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب ويعزز من كفاءة الأداء.

تساهم استراتيجيات الرقابة والمتابعة في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات، حيث يتم من خلالها قياس مدى التزام الأفراد بالقوانين والإجراءات المعتمدة. هذه الاستراتيجيات توفر الأدوات اللازمة لضمان أن جميع العمليات تسير وفق المعايير المحددة، مما يقلل من فرص الفساد أو التلاعب. كما أن المتابعة المستمرة تساعد في الحفاظ على استقرار النظام المؤسسي وضمان التزام الجميع بالقيم والأهداف التي تم تحديدها سلفاً. من جهة أخرى، تلعب استراتيجيات الرقابة والمتابعة دوراً مهماً في تعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات البيئية والاقتصادية. ففي عالم سريع التغير، يصبح من الضروري متابعة التوجهات والظروف التي قد تؤثر على سير العمل. من خلال وجود استراتيجيات فعالة للرقابة، يمكن للمؤسسات أن تعدل خططها واستراتيجياتها بسرعة لتناسب مع هذه التغيرات. هذا يساعد في تحقيق مرونة أكبر وتطوير حلول مبتكرة للتحديات المستجدة.

علاوة على ذلك، تساهم هذه الاستراتيجيات في تعزيز ثقافة التحسين المستمر داخل المؤسسات. من خلال التقييم المستمر للأداء وقياس النتائج، يمكن للمؤسسات تحديد مجالات الضعف والفرص المحتملة للتطوير.

<https://jaspps.com>

يتيح ذلك تنفيذ التحسينات في العمليات والأنظمة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق نتائج أفضل في المستقبل. كما أن الرقابة تساعد في تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية التي يمكن من خلالها قياس النجاح بشكل موضوعي. في النهاية، تشكل استراتيجيات الرقابة والمتابعة ركيزة أساسية لضمان فاعلية الأنظمة الإدارية وتحقيق الأهداف المرجوة. إنها لا تقتصر فقط على كشف المشكلات والتأكد من الالتزام بالسياسات، بل تمتد أيضًا إلى تقديم رؤى واستشرافات تساعد في تحسين الأداء على المدى الطويل. هذه الاستراتيجيات تعمل على ضمان استدامة النجاح وتعزيز فعالية العمل المؤسسي على مختلف الأصعدة.

**5. دور التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص:** التعاون بين البلديات والقطاع الخاص يمكن أن يسهم في تحسين آليات التحصيل. من خلال الشراكات مع الشركات التقنية المتخصصة، يمكن تطوير أنظمة دفع حديثة وتقديم حلول مبتكرة في مجالات مثل جمع البيانات وتسهيل الدفع الإلكتروني، مما يعزز من فعالية تحصيل الضريبة. يعتبر التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص من العوامل المحورية التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. هذا التعاون يوفر بيئة مثالية لتحسين جودة الخدمات العامة وتطوير البنية التحتية من خلال الجمع بين الموارد والخبرات المتاحة في كلا القطاعين. إذ أن الحكومة تمتلك القدرة على وضع السياسات وتنظيم القوانين، بينما يتمتع القطاع الخاص بقدرة عالية على التنفيذ والابتكار في مختلف المجالات.

من خلال التعاون المشترك، يمكن تحقيق تكامل بين الأهداف الحكومية والأولويات الاقتصادية للقطاع الخاص، مما يعزز من فعالية المشاريع التنموية. فالقطاع الخاص يستطيع أن يقدم حلولاً تقنية متطورة ويشمل أحدث الابتكارات في مجالات مثل الطاقة، النقل، والصحة. في المقابل، توفر الجهات الحكومية

<https://jasps.com>

البيئة القانونية والتنظيمية التي تضمن استقرار المشاريع وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة. يمثل هذا التعاون أيضًا فرصة لتخفيف الأعباء المالية على الحكومة، حيث يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في تمويل بعض المشاريع الهامة من خلال آليات مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص. هذا النوع من التعاون يسمح للحكومات بتنفيذ مشاريع كبيرة وطموحة مثل تطوير البنية التحتية أو تحسين التعليم والصحة، دون الحاجة إلى تحمل كامل العبء المالي. في الوقت نفسه، يضمن للقطاع الخاص فرصًا استثمارية مربحة تدعم استدامة الاقتصاد.

علاوة على ذلك، يعزز التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص من القدرة على التعامل مع التحديات العالمية والمحلية مثل التغير المناخي، التحديات الاقتصادية، والأزمات الصحية. عندما يعمل كلا القطاعين معًا، يمكنهما تقديم حلول مبتكرة للتصدي لتلك التحديات بشكل فعال. كما يمكن تعزيز القدرات الوطنية على إدارة الأزمات بشكل أسرع وأكثر كفاءة من خلال استغلال الإمكانيات المتاحة في كلا القطاعين. في النهاية، يعكس التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص نموذجًا ناجحًا للتنمية المستدامة من خلال تعزيز الشراكات الفعالة. هذا التعاون لا يقتصر على تحقيق الأهداف الاقتصادية فحسب، بل يساهم أيضًا في تحسين نوعية الحياة للمواطنين من خلال تقديم خدمات أفضل وأكثر كفاءة.

## النتائج والتوصيات

### النتائج:

1. تحسن في مستوى تحصيل ضريبة الأبنية والمسققات في البلديات بفضل تطبيق الاستراتيجيات الجديدة.
2. زيادة في الإيرادات المالية للبلديات نتيجة الزيادة في التحصيل الضريبي.

3. تحسين في مستوى الشفافية والنزاهة في عمليات تحصيل الضريبة.
4. تقليل في حالات التهرب الضريبي وزيادة في معدلات الامتثال الضريبي.
5. تحقيق توازن مالي أفضل للبلديات وتعزيز قدرتها على تقديم الخدمات العامة.

#### التوصيات:

1. تعزيز التوعية الضريبية بين المواطنين لزيادة مستوى الامتثال الضريبي.
2. تطوير نظام رقابة مستقل وفعال لمتابعة عمليات تحصيل الضريبة.
3. تبني الأساليب الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين آليات تحصيل الضريبة.
4. تدريب وتأهيل الكوادر الضريبية في البلديات لضمان تنفيذ الاستراتيجيات بشكل فعال.
5. إجراء دراسات مستقبلية لتقييم تأثير الاستراتيجيات المتبعة وتحديد المزيد من الإجراءات التحسينية.

#### مصادر ومراجع

- أبو حجلة, and سائد سامح هارون. حكم دفع الضرائب والرسوم للبلديات "بلدية سلفيت أنموذجاً" دراسة فقهية. Diss. جامعة النجاح الوطنية, 2021.
- سعود جايد مشكور نجم عبد عليوي الكرعاوي قاسم محمد عبد الله البعاج. (2014). المحاسبة الضريبية (أطرها القانونية وتطبيقاتها العملية في العراق). Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, 4(10).

<https://jasps.com>

Goulding, Charles, Jacob Goldman, and Taylor Goulding. "The Tax Aspects of Roof Replacements." Corp. Bus. Tax'n Monthly 10 (2008): 27.

Awaluddin, I., & Tamburaka, S. (2017). The effect of service quality and taxpayer satisfaction on compliance payment tax motor vehicles at office one roof system in Kendari. The International Journal of Engineering and Science (IJES), 6(11), 25-34.

Savarani, Sara. "A review of green roof laws and policies." Guarini Center on Environmental, Energy, and Land Use Law at NYU School of Law, New York, NY (2019).

Crauderueff, R., E. Dalski, and S. Margolis. "The New York City green roof tax abatement: policy lessons." SWIM NYC (2012).